مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:25 عدد:62 السنة:2021

تهديدات عودة المقاتلون الأجانب من بؤر التوتر إلى ليبيا على الأمن المغاربي نحو مقاربة إقليمية مشتركة

Threats of Return of foreign fighters from flashpoints to Libya on Maghreb security towards an approach Joint Regional

فطيمة ادوينة

جامعةالجزائر3

universitealger33@gmail.com

فرقة البحث: الهجرة البشرية الرهانات الجيو سياسية وأثرها على مستقبل الجزائر.

حكيم غريب[1]

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

gheriebhakim@hotmail.fr

تاريخ الوصول 2021/02/08 القبول 2021/08/05 النشر على الخط 2021/12/15

Received 08/02/2021 Accepted 05/08/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

أصبح عودة المقاتلين الأجانب إلى دول شمال إفريقيا والساحل الافريقي أمرا يمثل خطورة كبيرة، خاصة بعد أن تأثروا بالفكر الداعشى المتطرف وزادت اضطراباتهم النفسية نتيجة الممارسات غير السوية في مناطق النزاع، و تطرح عودة المقاتلين الأجانب من مناطق النزاع إشكالية ما إذا كان من الممكن إعادة تأهيلهم أو محاكمتهم، نظرا لتداخل وتشابك الكثير من العناصر معا بخصوص العائدين، وتتباين رؤى أجهزة استخبارات دول شمال إفريقيا والساحل حول عودة المقاتلين الأجانب إلى إفريقيا، فتعتقد بعض الأجهزة الأمنية في منطقة شمال إفريقيا أن كثيرين ممن عادوا منهم إلى بلادهم يشكلون قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت، بينما تعتقد فئة أخرى أن بعض هؤلاء "الدواعش العائدين" عادوا بهدف شن هجمات إرهابية في المنطقة، وتهدف الدراسة إلى تحليل عميق لتداعيات عودة المقاتلين الأجانب إلى شمال إفريقيا من العراق وسوريا الي ليبيا على الأمن الجهوي المغاربي، والبعد الوظيفي للعائدين من بؤر التوتر الإقليمية، وتباين السياسات والإجراءات القانونية للتعامل معهم في ظل تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ليبيا ، شمال إفريقيا، الأمن المغاربي.

Abstract:

Became the return of foreign fighters to the countries of North Africa and is a major risk, especially after being affected by poverty, the ISIS extremists have increased their disorder is psychological result of the practice is appropriate in areas of conflict, and raised the return of foreign fighters from conflict zones and problematic whether it is possible to rehabilitation or trial, due to the lot of elements with regard to returnees, and vary the visions of the intelligence services of the states of North Africa and on the return of foreign fighters to Africa, believes some of the security devices in the region of North Africa that many of those who returned them to the country they constitute a time bomb may explode at any time, While you think another category that some of these "costs of returnees" have returned with the aim of launching terrorist attacks in the region, the study aims to analyse the profound implications of the return of foreign fighters to North Africa, from Iraq and Syria on the security of the Maghreb, the dimension function returns from regional flashpoints, and policies and legal procedures to deal with them in light of the increasing security threats in the region

Keywords: : terrorism, Foreign Terrorist Fighters, Libya, North Africa, Maghreb security

[1]- المؤلف المراسل: حكيم غريب البريد الإلكتروني: **gheriebhakim@hotmail.fr**

مقدمة:

تأثرت منطقة شمال إفريقيا بالتهديدات الأمنية المستجدة، وأضحت ضمن المناطق الجيوسياسية الحساسة، نظرا لتظافر عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية ودولية أثرت في البيئة الأمنية في المنطقة، ومع التوترات السياسية والأمنية والحراك السياسي الذي شهدته عدد من دول المنطقة (ليبيا، تونس، ...) ومعاناة دول الجوار من حركات انفصالية مثل مالي كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زعزعة الأمن في المنطقة.

ونظرا لتعقد البيئة الأمنية في شمال إفريقيا وتعدد التهديدات الأمنية المحدقة بها، في ظل تنامي خطر التهديدات الإرهابية خاصة مع عودة المقاتلين الإرهابيين من بؤر التوتر سوريا والعراق إلى المنطقة خاصة ليبيا جعل منها جزءا من المشهد للعالمي للتهديد الإرهابي الخطير.

الأمر الذي ينبئ بأن مستقبل منطقة شمال أفريقيا، مع العائدين من سوريا والعراق، في منتهى الخطورة في ظل وجود وتولد تنظيمات جديدة، فجغرافية المغرب العربي من الفضاءات الأكثر جاذبية للجماعات الجهادية، ومرشحة لأن تكون ملاذا مهما لتلك العناصر والهجرات الجهادية، التي أضحت تؤسس لما يسمى بتهديدات الجيل الثالث من الإرهابيين الذين يرفضون الاعتراف بالحدود، مشبعين بفكر الخلافة في تقاطع لزج بين حركة الدوائر الاستخباراتية الغربية والقصور الاستراتيجي لتلك العناصر، في رؤية تقضي بأن الحالة الجهادية لا بد أن تكون خلافة بلا حدود، سيشكل العائدون من سوريا والعراق قفزة نوعية على الاستراتيجيات القديمة، حقيقة، المرحلة الآن، تقضي بأن هناك فروقا بين خارطة العائدين بعد مرحلة أفغانستان، والخارطة الحالية التي ينتشر فيها الجيل الثالث من الجهاديين في شمال أفريقيا.

و في إطار مصفوفة الإرهاب الجديدة، تبقى معادلة الأمن مهزوزة في شمال أفريقيا، حيث لا تزال تواجه معظم دول شمال أفريقيا حالياً أزمات بدرجات متفاوتة، فالوضع الذي يغذيه تطرف الراديكاليين، وسوء الإدارة، والانقلابات، والاضطرابات الاجتماعية، يشير إلى اضطرابات جيوسياسية عميقة لن تؤدي سوى إلى تشجيع الفصائل التي تستخدم العنف.

وفي غضون ذلك، وفي إطار الهجرات الجهادية المعاكسة، لا تزال المنطقة محاطة بثغرات اجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، عمق تأثيراتها المعضلة الليبية وما تعانيه من انقسامات قبلية وعرقية أدت إلى إحداث صدوع أمنية في شمال أفريقيا. فحدود الدولة في شمال أفريقيا غير الخاضعة للسيطرة هي أساساً عبارة عن مناطق تجارة حرة لتهريب المقاتلين من ذوي الخبرة والأسلحة، إلى المناطق المجاورة غير المستعدة جيداً للتعامل مع عمليات انتشار من هذا القبيل، وإذا استمر المتطرفون بدون رادع فسوف تزدهر تحركاتهم وتؤدي حتماً إلى توسيع نطاق أهدافهم.

وعليه فقد تباينت أساليب تعاطي الدول المعنية بخصوص هذا الموضوع، بين من استحضر البعد العلاجي الأمني المبني على الصّرامة، واعتماد عقوبات مختلفة في مواجهة هؤلاء العائدين، بوضعهم تحت المراقبة الأمنية ومحاكمتهم وسجنهم، وبين من فضّل التعاطي مع الموضوع بأسلوب أقل حدّة، من حيث العمل على إدماجهم داخل المجتمع، وحثهم على مراجعة تصوراتهم وأفكارهم، أو الجمع بين الخيارين.

إشكالية الدراسة:

انتشر النشاط الارهابي في منطقة شمال إفريقيا عامة وليبيا خاصة خلال السنوات القليلة الماضية عبر ساحات متعددة، وانضم إليه عدد غير مسبوق من الأفراد حيث أصبحوا فيما بعد يسمى بـ "المقاتلين الأجانب"، وكان من المهم أن يتم التركيز خلال الفترة الماضية على تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا، لكن الحقيقة أنه في نفس هذا الوقت شهدت ليبيا كذلك تدفقا كبيرا من جانب هؤلاء، حتى أصبحت ليبيا الآن تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث تجمع المقاتلين الأجانب، وذلك بعد سوريا، وأفغانستان في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، والعراق عام 2003.

وعليه سنحاول من هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: " ما الآثار المترتبة على عودة المقاتلين الأجانب إلى ليبيا على دول شمال إفريقيا ؟"

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الإرهاب؟ والمقاتلين الإرهابيين الأجانب؟
- ما هي تداعيات المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الأمن في دول شمال إفريقيا و خاصة ليبيا ؟.
- فيما تتمثل الإجراءات القانونية لمواجهة تهديد خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة شمال إفريقيا؟

فرضية الدراسة:

- كلما زاد عدد المقاتلين في صفوف الجماعات الإرهابية، كلما ساهم ذلك في انتشار التطرف العنيف عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية وهو ما ينعكس سلبا على الأمن الوطني والإقليمي للمنطقة شمال افريقيا خاصة المغاربية.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية الكبيرة التي يجب أن نوليها للملف الليبي في الحقيقة أن ليبيا قد تصبح مركزا متقدما لتجمع الجهاديين في المستقبل خصوصا بعد انهيار مراكز الدولة الإسلامية في العراق والشام، وليس فقط في طبيعة الأنشطة الجهادية القائمة هناك على مدى السنوات العديدة الماضية، فالمقاتلين الطامحين إلى الجهاد، وخصوصا القادمين من أوروبا، قد يجدوا ضالتهم المنشودة في التوجه إلى دولة في شمال أفريقيا (ليبيا) نظرا لقربها من القارة الأوروبية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بانعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف في ليبيا والدول الإقليمية، من خلال تقصي امتدادات الجماعات الإرهابية إلى داخل تلك الدول وانعكاسه على الأمن الوطني فيها.

1. المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ليبيا: قراءة ايتمولوجية

في هذه النقطة سنتناول مجموعة من النقاط ذات الأهمية بداية بتعريف مصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مرورا ببعض المفاهيم المتداخلة مع هذا المصطلح، وختاما بالجذور التاريخية للمصطلح.

1.1مفهوم المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تُعد ظاهرة المقاتلين الأجانب من الظواهر النادرة التي لم تجد إهتمام كبير في الدراسات الأكاديمية للعلوم الإجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا، حيث لم يُعرف لها وإلى وقت قريب إسما محددا، غير أن تنامي أعداد المقاتلين الأجانب في الفترة الأخيرة وبالأخص خلال الأزمة السورية، وتشكيلهم لما يعرف بالتهديد العابر للحدود، جعل من هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث، ويرى البعض أنه ":يختلف المقاتلون الأجانب عن المرتزقة الذين يقاتلون في الخارج نيابة عن الحكومات أو الهيئات الممولة تمويلا خاصا " (عطوان، 2015، ص 167).

وقبل تعريف مصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب وجب بداية تعريف الإرهاب الذي لا يوجد تعريف شامل له، فقد تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الارهاب بتعدد أهدافه، و منطلقاته، ومن بين التعريفات المقدمة للإرهاب نعرض مجموعة منها:

الإرهاب في اللغة مشتقة مكن الفعل المزيد (أرهب) يرهب، إرهابا، وترهيبا، ويقال أرهب فلان أي خوفه وفزعه وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضاعف أو الثلاثي رهب والذي مصدره رهبا، أما الفعل المجرد يرهب، رهبة فيعني خافه، والرهبة هي الخوف والفزع (العياشي، 2006، ص 12).

أما الإرهاب في اللغة الانجليزية تعني كلمة terrorisme الفزع والرعب، ويعرف قاموس السياسية الانجليزي الإرهاب بأنه " الجماعات السياسية التي تستخدم العنف كأسلوب للضغط على الحكومات لإجبارها على إحداث التغيير ". (صادق صابور، 2002، ص 37).

كما تعرفه الاتفاقية العربية الصادرة سنة 1999 بأنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلغاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر. أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (الصيفي وآخرون، 1999، ص 145).

لذلك فإن أهمية تعريف الظاهرة ليس بهدف معرفة ا الفعل الإرهابيّ وتحديده فقط، بل لمعرفة كيفية التعامل مع تبعات الظاهرة، وهذا ما يعيدنا مرّة أخرى للتذكير بأنّ التعريفات الغربية، الأمريكية، والإسرائيلية، (بالذات الرسمية) منها تنظر الى الإرهاب ‘‘كأسلوب من أساليب الحرب التقليدية، أو حرب العصابات، أو الثوار، أو المتمردين

أما **وولتر WALTE** فيرى أن الارهاب عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر وهي: (عزالدين، 1986، ص 21).

- فعل العنف أو التهديد باستخدامه.
- ردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي يصيب الضحايا المحتملين.
- التأثير الذي يصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج الخوف.

أما لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة: فعند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشان إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980 ذكرت: يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو الاشتراك في الارتكاب، أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي. (اللويحق، دت، ص 107).

ويُشير مصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى "الأشخاص الذين يقومون بأدوار قتالية في الحروب خارج حدود وطنهم"، وقد تعددت تعريفات المقاتلين الأجانب التي يمكن من خلالها أن تتضح التفسيرات المختلفة التي رآها بعض المنظرين لهذه الظاهرة، مثل تعريف " سيروين مور " الأستاذ المتخصص في العلاقات الدولية في جامعة برمنجهام بأنهم" :المشاركون في أعمال عدائية في دول خارج إقليمهم بدافع الدين أو القرابة أو الأيديولوجية وليس بدافع مالي".(Borum, Fein, 2016, p 254)

فيما يعرفهم "ديفيد مالت" الأستاذ بجامعة ملبورن الأسترالية بأنهم: "المقاتلون الذين ليسوا من دول الصراع، ويفتقرون إلى الانتماء للجيش الرسمي النظامي في هذه الدول.(Malet, 2010,p 100) ، وهم بذلك عبارة عن " :مجموعة من الأفراد ينضمون إلى التمرد الواقع خارج بلدانهم، وهذا يشمل الى جانب المنخرطين في القتال، كل الذين يسافرون الى منطقة النزاع من أجل تدريب الجماعات المتمردة أو لتقديم أي شكل من العون". (ليستر، 2015، ص 1).

كما عرف مجلس الأمن المقاتلين الإرهابيين الأجانب على أنهم ":الافراد الذي يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها، بغرض ارتكاب اعمال إرهابية او تدبيرها أو الاعداد لها أو المشاركة فيها، بما في ذك سياق النزاعات المسلحة (بن بوعزيز، 2019، ص 1138).

وتختلف المهام التي يقوم بها المقاتلون الأجانب في الصراعات عبر الوطنية، حيث يتجه بعضهم إلى العمل المباشر الذي ينطوي على المشاركة في القتال، كما يقوم بعضهم بمهمات الدعم التشغيلي، والذي يشمل: التخطيط، ودعم الهجمات، وإعداد الأسلحة والمواد الفتاكة والمتفجرات، بالإضافة إلى قيام بعضهم بتوفير مصادر التمويل، وتولي مسئولية الاستراتيجية الإعلامية، وأخيرًا قد يقوم بعضهم بالدعم

اللوجيستي مثل: توفير المال أو الطعام أو السكن، وشراء أو تقديم وثائق مزورة أو تحديد الهوية، ومعدات الاتصالات، والنقل. (**Malet**, **p 102**)

تعرف أكاديمية القانون الدولي وحقوق الإنسان المقاتلين الأجانب بأنهم " الشخص الذي يغادر بلده الأصلي أو محل إقامته المعتاد للانضمام إلى جماعة مسلحة من غير الدول في نزاع مسلح في الخارج ويكون مدفوعًا في المقام الأول بالعقيدة والدين أو القرابة" (Schmid, 2015, p 4)

توماس هيجهامر عالم نرويجي بدوره عرّف المقاتل الأجنبي بأنه " العميل الذي انضم ويعمل في حدود التمرد، يفتقر إلى جنسية الدولة المتنازعة أو روابط القرابة مع الفصائل المتحاربة، يفتقر إلى الانتماء إلى منظمة عسكرية رسمية، وغير مدفوع ".

وبالتالي يمكن القول أن " الإرهابيون المقاتلون الأجانب هم اشخاص تم استقطابهم من قبل شبكات إجرامية بغية تجنيدهم لصالح تنظيمات إرهابية من مختلف بقاع العالم، وذلك عن طريق التأثير عليهم بنشر أفكارهم المتطرفة في اذهانهم، مستخدمين تكنولوجيا الاعلام والاتصال، أغلبها شبكات التواصل الاجتماعي، أين يتم تعبئتهم نفسيا لاستدراجهم ضمن مخططاتهم الاجرامية، ومن ثم تهريبهم خارج أوطانهم وإلحاقهم بدول الهدف لإعدادهم وتدريبهم بغية إشراكهم في قتال أجنبي خارج أوطانهم."

المفاهيم المتداخلة مع مصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب

عند الحديث عن المقاتلين الأجانب يجدر بنا دراسة وإبراز أهم المفاهيم المتداخلة معه وعليه سنحاول من خلال هذه النقطة إبراز بعض هذه المفاهيم وهي كالتالي:

- **المرتزقة:** وقد عرف الدكتور نزار العنبك المرتزقة بأنه " الشخص الذي لا يحمل جنسية أطراف النزاع والذي لا يكون تجنيده الزاميا من قبل أي طرف فهو يتخذ من القتال مهنة يجني بها المال ". (العنبك، 2010، ص 274).

وبهذا يرى الدكتور" نزار العنبك " بأن الارتزاق يتميز بالطابع المادي لمصاحبة العمل الطوعي وعدم الانتماء لأحد اطراف النزاع.

وعليه يشمل تعريف المرتزقة على عدة عناصر:

- المردود المادي والمنفعة الشخصية المتوفاة من مشاركة المرتزق في الأعمال القتالية لصالح أحد أطراف النزاع.
- عدم وجود رابطة بين المرتزق أو أحد أطراف النزاع لا رابطة وطنية ولا إقامة.
- عنصر الطوعية في الالتحاق في القتال إلى جانب أحد أطراف النزاع.

كما عرفت منظمة الوحدة الافريقية المرتزقة بأنهم "ذلك الشخص الذي يتمتع بجنسية الدولة التي يعمل ضدها والذي تم تجنيده أو استخدامه أو تواجده طوعا في مجموعة أو منظمة من أهدافها استخدام القوة وغيرها لقب نظم الحكم في احدى أعضاء منظمة الوحدة الافريقية أو الاضرار أو الاستقلال أو السلامة الإقليمية أو سير اعمال المؤسسات الوطنية أو مناواة أنشطة حركات التحرر الوطني التي تعترف بها المنظمة الافريقية". (نسمة، 2016، ص 419).

إن دارسي العنف السياسي والإرهاب يميلون غالبا إلى رفض تعداد المرتزِقة، الذين يتلقون أجراً معلوما، في تصنيف المقاتلين الأجانب، الذين هم بالنسبة إليهم تصنيفٌ إرهابي أو جهادي، ورغم أنّ المرتزِقة هم بالغالب مقاتلون أجانب، إلاّ أنّهم لا يستدعون عادة اهتمام دارسي العنف السياسي، باعتباره ممارسة قتالية ذات هدف سياسي متمايز عن الاكتساب .

ويبدو أن المرتزقة والمقاتلين الأجانب ظاهرة واحدة، فكل من الفئتين يقاتل في حروب في دول غير دولة منشئة، وربما داعم لجماعات متمردة، والفرق بينهما وفقا للتعاريف أن كل فئة لها دافع، فالمسلم به عموما في كل من القانون والممارسة، أن المرتزقة يحركهم دافع المال في المقام

الأول، بينما المقاتلون الأجانب كثيرا ما يحركهم دافع الرغبة في الكفاح في سبيل قضية معينة. (تقرير الأمم المتحدة، 2016، ص ص 5-6).

- **المقاتل الأجنبي:** تجدر الإشارة بداية إلى أن هناك فرقا واضحا بين المقاتل الأجنبي والمقاتل الإرهابي الأجنبي الذي تضمنه قرار مجلس الأمن(6) 2178 ، فالاختلاف الكائن بين المقاتل الأجنبي والمقاتل الإرهابي الأجنبي يكمن في مسالة انتمائه والتحاقه بجماعات ومنظمات إرهابية لها أهداف تختلف كل الاختلاف عن حركات المقاومة، فالشخص الذي يترك بلده الأصلي بهدف السفر إلى فلسطين للقتال ضد إسرائيل، أو إلى العراق للقتال ضد القوات الأمريكية، ليس مثل الشخص الذي يسافر للالتحاق بجماعات إرهابية بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التدبير لها أو المشاركة فيها. (بن بوعزيز، ص. 1139)

يفهم بوجه الخصوص أن المقصود بعبارة المقاتل الأجنبي كل شخص يغادر بلده الأصلي أو بلد اقامته المعتاد ويصبح متورطا في أعمال عنف في إطار حركة تمرد أو جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في نزاع مسلح.

وقد نظر مجلس الأمن في الظاهرة ذات الصلة، ظاهرة المقاتلين الأجانب، حيث يعرف المقاتل الأجنبي بأنه " الأفراد الذي يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها، بغرض ارتكاب أعمال ارهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة ". (تقرير الأمم المتحدة، ص ص 5-6).

وتتعقد مهمة تعريف المقاتلين الأجانب بسبب التنوع الكبير للنزاعات التي يمكن أن يشاركوا فيها والأساليب التي يتبعونها ومشروعية المنظمات التي ينضمون إليها، ففي بعض الحالات يحظى المقاتلون الأجانب بالثناء لدعمهم قضية معترفا بمشروعيتها على نطاق واسع، كما كان الحال في الحرب الأهلية الإسبانية، وقد يشارك المقاتلون الأجانب أيضا في الأنشطة الإرهابية، ولكنهم ليسوا بالضرورة ممن يشارك فيها.

2.1. الأزمة الأمنية في ليبيا

شهدت ليبيا منذ انتفاضة 17 فيفري 2011 التي أطاحت بالقذافي بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول أخرى، تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف بـ"الفاشلة"، ولاسيما مع تزايد الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وتعددها على أراضيها، ففي الوقت الذي كان فيه مأمولا مع سقوط نظام القذافي وتدخّل المجتمع الدولي لفرض عملية انتقال سلمي للسلطة، أظهرت تطورات الأحداث حقيقة مرة مفادها أن بوفاة العقيد الليبي تهاوت الدولة بكل أجهزتها لأنها بُنيت على شخص القذافي.

وعقب قتل القذافي في أكتوبر 2011، تولى المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أوت 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طُبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات بإشراف أممي أفرز "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، مع الاعتراف بمجلس النواب المنتخب الذي اعتمد من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أفريل 2016 (http://trendsresearch.org/ar/insight).

غير أن الانقسامات والصراعات الداخلية سرعان ما عادت لتعصف بوحدة الصف الليبي، ولا سيما بعد اتضاح اتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم في التحرك

عسكرياً لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن، الأمر الذي جذب العديد من المقاتلين الإرهابيين إلى المنطقة.

3.1. عودة المقاتلين الأجانب وإعادة التموقع في المنطقة

على الرغم من الإستقرار الأمني النسبي الذي كانت تتمتع به بعض دول شمال أفريقيا، خاصة بعد ما يسمى ب(الربيع العربي)، إلا أن عملية اقتحام متحف باردو بتاريخ 18 مارس 2015 كان دليلا واضحا على أن أيادي التطرف المسلح بدأت تتجه نحو منطقة شمال أفريقيا، كمحطة جديدة متجاوزة في ذلك ساحات القتال الرئيسية لتنظيم الدولة في كل من العراق وسوريا. ليتحول الإرهاب إلى الوجهة العكسية، معلنا عودة مقاتلي شمال أفريقيا من العراق والشام إلى بلدانهم حاملين معهم خبرة عسكرية وتمرس قتالي كبيرين. (https://www.europarabct.com)

أ. ليبيا: حيث تتقاتل على أراضيها حكومتان من أجل السيطرة على البلاد، في إطار انتشار أفقي وعمودي للجماعات المسلحة، والتي تمكنت من فرض نفوذها في الكثير من المساحات الجغرافية الليبية، هذا أمام تفكك وتراجع السلطة المركزية والتي أسست لثغرة كبيرة استفاد منها تنظيم الدولة الإسلامية لينشأ موطئ قدم عليها: حيث أقام المقاتلون الليبيون العائدون من سوريا والذين تربطهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية معقلا جديدا لهم الأراضي الليبية.

وإذ تشير التقديرات الأمنية إلى أنه هنالك ما يقارب 3000 مقاتل موال للتنظيم يقاتلون حاليا في ليبيا، من بينهم 300 عنصر عائد من سوريا والعراق .ولقد عرف تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا في الآونة الأخيرة تزايدا كبيرا في وتيرة نفوذه، خاصة وأن من بين المتسللين إلى أراضيه، خاصة في مدينتي درنة وسرت مجموعة من كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك قصد تجنيد وتنظيم صفوف المتطرفين هناك.

لقد أصبحت ليبيا وبفضل موقعها الاستراتيجي الهام أرضية خصبة ينطلق منها المقاتلين المحتملين من مختلف أنحاء جغرافية شمال أفريقيا في سعي منهم للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ليستتب لهم بعد ذلك أمر الحصول واكتساب الخبرة القتالية الكافية وهذا بعد أن تنظم لهم سفريات إلى سوريا .

ب. تونس: على الرغم من كون عملية إسقاط نظام بن علي لم تكن لتعرف معارضة مسلحة في الداخل التونسي، إلا أن الأراضي التونسية أضحت في الآونة الأخيرة خزانا كبيرا مصدرا للمقاتلين إلى الجغرافيات المشتعلة خاصة في منطقة الشرق الأوسط: فمن بين ما يقرب عن 3000 تونسي سافر للقتال في سوريا والعراق –وذلك حسب التقديرات الحكومية التونسية– هنالك حوالي 1400 منهم عادوا إلى وطنهم.

علما أنه، في وقت سابق، انحاز المتطرفون في هذا البلد أساسا إلى جماعة أنصار الشريعة – والتي اتهمها إدارة واشنطن بمسؤوليتها عن هجوم عام 2012 على بعثتها الدبلوماسية في بنغازي بشرق ليبيا– ومقاتلي جماعة عقبة بن نافع، الذين ينشطون في جبال الشعباني المتاخمة للحدود الجزائرية. فالعديد من المتطرفين في تونس ينضوون تحت لواء جماعة أنصار الشريعة وهم في نفس الوقت يتبنون رفع راية الدولة الإسلامية. إلا أنه لا يمكن أن نجزم، لحد الآن، بوجود هيكل تنظيمي للدولة الإسلامية في تونس، بل كل ما هو مؤكد يتعلق بمجموعة من الأشخاص منجذبين نحو فكرها العقائدي.

ج. الجزائر: في سنة 2018 بايعت جماعة القاعدة الفرعية في الجزائر (جنود الخلافة (تنظيم الدولة الإسلامية، وإذ تعد بذلك واحدة من أولى الجماعات المسلحة في شمال أفريقيا التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية. وكان ذلك على هامش عملية ذبح لرعية فرنسي. غير أنه سرعان ما تم القضاء على تلك الجماعة وزعيمها من طرف الجيش الجزائري، معلنا بذلك عن قطع الحبل السري الذي كان يربط تنظيم الدولة بالمتشددين في الجزائر

4.1 قراءة إحصائية لأعداد المقاتلين الإرهابيين العائدين إلى ليبيا:

شهدت ليبيا منذ اندلا ع "ثورة فبراير" ضد نظام العقيد الراحل معمر القذافي، تدفق العديد من المقاتلين الأجانب، التي اعتبرها الباحث " هارون زيلين " في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في بحث يناقش " المقاتلين الأجانب في ليبيا"، رابع أكبر تدفق للمقاتلين الأجانب في التاريخ الجهادي، بعد الحرب في سوريا، والجهاد الأفغاني في الثمانينيات، وحرب العراق عام 2003.
(https://www.alraeesnews.com/43234)

وكشف "زيلين" على دخول نحو 2600 إلى 3500 مقاتل أجنبي إلى ليبيا بين عامي 2011 و 2018، ووصلوا إليها من أكثر من 41 دولة، مستندا إلى تقارير حكومية من بلدان مثل تونس وكينيا والسودان والسنغال، إلى جانب مكتب النائب العام في ليبيا والتقارير المحلية.
ويرى "زيلين" أن تونس لها النصيب الأكبر في عدد المقاتلين في ليبيا وذلك يعود إلى أنهما جيران جغرافيين، إذ احتشد منها نحو "1500" مقاتل، بينما احتشد نحو "300" مقاتل من المغرب و أكثر من "100" مقاتل من السودان والجزائر ومصر التي استعادت الإرهابي هشام عشماوي المحكوم عليه بالإعدام شنقاً، كما احتشد بين "50 و 100" مقاتل من السنغال ومالي والصومال وغانا وتشاد وأرتيريا وجامبيا والنيجر وفرنسا والسعودية وفلسطين واليمن وموريتانيا، بينما كان عدد المقاتلين أقل من "50" من المملكة المتحدة ونيجيريا وكينيا ورواندا والولايات المتحدة والأردن والعراق وقطر ونيبال وبروندي وكندا والهند واسبانيا وإثيوبيا والفلبين والبوسنة، فيما ظلت أعداد المقاتلين غير معلومة من استراليا وأفغانستان وبنجلاديش و إندونيسيا وماليزيا وباكستان وهولندا. (Zelin, 2018, p 3) والشكل رقم 1 يوضح عدد المقاتلين الأجانب من دول شمال إفريقيا في ليبيا.

أما بالنسبة لسوريا، كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان خلال الأيام القليلة الماضية أن عدد المقاتلين الذين وصلوا إلى العاصمة الليبية طرابلس حتى الآن بلغ "300"شخص، في حين أن عدد المجندين الذي وصلوا المعسكرات التركية لتلقي التدريب بلغ ما بين "900 و1000" مجند، رغم أن عدد المقاتلين السوريين المحتشدين للقتال في ليبيا بين عامي 2011 و2018 بلغ وفقاً للتقديرات نحو "36 مقاتل". (https://www.alraeesnews.com/43234)

2. الواقع والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية لمنطقة المغرب العربي والساحل بعد أحداث 2011

شهدت المنطقة العربية في مطلع العام 2011، موجة من الاحتجاجات الاجتماعية سرعان ما تحولت إلى سياسية تحمل مطالب بتغيير الأنظمة السياسية، وقد كانت البداية من تونس ولكن سرعان ما انتشرت إلى باقي دول الجوار الإقليمي، مخلفة أوضاعا سياسية وأمنية واقتصادية وخيمة على المنطقة العربية بما في ذلك شمال إفريقيا، أو ما يعرف بالمغرب العربي، في تطبيق عملي لمقاربة الدومينو في السياسة الدولية، وكما سبق وان أشرت أن المغرب العربي منطقة لم تسلم من هذه التغيرات بحكم تأثر بعض دوله بهذه الاحتجاجات، فأفرزت واقع جديدا في المنطقة يرتبط بالمتغير الذي تحدثنا عنه.

1.2.الواقع السياسي للمنطقة.

من الناحية السياسية فإن المنطقة المغاربية قبل العام 2011، تميزت عموما باستمرار واقع سياسي مستمر منذ الحرب الباردة، إلى أن شهدت تغيرات في بنية بعض وحداتها السياسية، بسبب ما عرف ثورات الربيع العربي ، مما انجر عنه تغييرات في الأنظمة السياسية كأقصى احتمال، وتغيير بعض المنظومات الدستورية في دول أخرى، فالدول التي شهدت الربيع العربي، لا تزال في حالة من الفوضى من جراء غياب السلطة السياسية " الحالة الليبية"، أو إعادة بناء منظومة الحكم الجديدة " الحالة التونسية"، أما بقية المغرب والجزائر فإنهما منشغلتان بإصلاحات دستورية بغض النظر عن عمقها ومدى جديتها (شقير، 2013، ص 03) أما بالنسبة لموريتانيا فقد اختارت الخيار الاستباقي، والمتمثل في مواجهة الاحتجاجات بحزمة من الإصلاحات الدستورية، فقد صادق البرلمان الموريتاني في 06 مارس 2012، بأغلبية الثلثين على مجموعة من الإصلاحات الدستورية مست 15 مادة (المسعودي، 2013، ص 05)، مما سبق يتجلى لنا أن الوضع السياسي الداخلي لدول المغرب العربي يتقارب لحد ما، بين دول تحاول إعادة بناء نفسها ودول أخرى تسعى للتكيف مع الواقع أو المتغيرات الجديدة في إشارة ضمنية إلى تأثير الظروف الخارجية على الوضع الداخلي لهذه الدول.

أما من الناحية الخارجية، فإن الوضع الداخلي لهذه الدول مما لا يترك فرصة للشك اثر على السلوك السياسي الخارجي لهذه الدول في العلاقات الثنائية والمواقف تجاه القضايا الدولية المختلفة، والمتتبع للسياسات الخارجية لدول المغرب العربي سيجد أنها تمتاز بوجود عدم التناسق في المواقف خاصة في القضايا الإقليمية المرتبطة بمصير المنطقة.

وبالطبع لا يمكن فصل هذا الوضع عن التجاذبات الجهوية والدولية، بحكم وجود المنطقة في موقع جغرافي له من الأهمية ماله، حيث يعتبر بوابة ومفتاح للتغلغل في أوساط إفريقيا، ومحل تنافس فرنسي أمريكي، وبخصوص السياسة الخارجية المغاربية فإنها مستمدة من الإرث التاريخي، خاصة لما نتحدث عن مسائل الحدود و الوحدة الترابية وأيضا العلاقة مع المستعمر القديم، وكذلك النفوذ الأمريكي الآخذ في التعاظم منذ نهاية الحرب الباردة، (مالكي، 2013، ص 4) ومن مظاهر غياب هذا التنسيق في المسائل السابقة:

- التنافس والتنازع في السياسة الخارجية: يتجلى بالدرجة الأولى حاليا بين دولتين وهما: الجزائر والمغرب، من قبيل وجود حدود مغلقة بين الدولتين منذ 1994، واختلاف المواقف تجاه قضية الصحراء الغربية، هذا من باب النزاع أما مجال التنافس فيتجلى في تسابقهما في رغبة كل دولة في فرض مقاربتها في حل الأزمة الليبية لريادة المنطقة، فالعلاقة بين البلدين لم تشهد أكثر من تسع عشرة سنة من التطبيع والاستقرار، وثمان وعشرين سنة من الحدود شبه المغلقة، (مالكي، ص 5) أما المظهر الأساسي لغياب التنسيق في رسم السياسات الخارجية وتوفيق المصالح هو المسار المتعطل لبناء الاتحاد المغاربي منذ 1989، نظرا لعدم وجود الإرادة الفعلية لتحقيق التكامل، وهو ما يسميه الأستاذ أمحمد مالكي بالعجز الديمقراطي المغاربي في وضع أرضية تشاركية للحوار، وحل المشاكل بالحوار فيما بين هذه الدول.

2.2.الواقع الأمني للمنطقة

يعتبر الأمن مطلب أساسي في العلاقات الدولية، ليس فقط في المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات ما بين الدول، الأكثر من ذلك أنه أصبح من الضروريات التي تسعى لتحقيقها السياسات الخارجية للدول.

وفي موضوعنا سنركز الحديث عن مفهوم الأمن المشترك الذي يمس مجموعة من الدول، ضد تهديد أو تهديدات مشتركة تكون محتملة الحدوث أو عابرة للحدود، في ظل تنامي التهديدات الإرهابية مما يتطلب نوعا من التكامل ما بين الدول لمواجهة هذه التهديدات، (زواتي، 2014، ص 130) وبإسقاط التصور النظري للأمن المشترك على حالة الدراسة نرى انه لابد على الحكومات المغاربية السعي لتحقيق هذا المسعى بغية قوة مغاربية مشتركة لوجود أي تهديد محتمل، في ظل تنامي الظاهرة الإرهابية من جراء الأوضاع المتردية في ليبيا وأيضا دولة مالي بحكم

الجوار الإقليمي لهذه الأخيرة للمنطقة. مما يتطلب نوع من التنسيق الأمني والاستخباراتي الموحد. وفي سياق القراءة الإقليمية للمنطقة سنستعرض تأثير الأزمتين الليبية والمالية على المنطقة وانعكاس ذلك على ما تعيشه المنطقة.

3.2.الواقع الاقتصادي للمنطقة

إن غياب التنسيق الأمني والسياسي في المنطقة قد ألقى بظلاله على الواقع الاقتصادي، فالتحدي الاقتصادي والاجتماعي الأول لدول المنطقة هو الانتقال من اقتصاد ريعي، مسير مركزيا وغير تنافسي، إلى اقتصاد تنافسي يضمن حماية الأفراد وتطوير الفرد والجماعة بشكل منسجم. (بن بيتور، 2013، ص 04).

وبحسب الاقتصادي الجزائري، ورئيس الحكومة الأسبق: الدكتور أحمد بن بيتور، فإنه يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأنماط الاقتصادية في منطقتنا المغاربية:

- الاقتصاد الريعي والنظام السياسي الريعي.
- اقتصاد مسير وفلسفة الحزب الواحد رغم تعدد الأحزاب.
- اقتصاد غير تنافسي ونظام سياسي أبوي.

فاقتصاديا تعاني دول المغرب العربي من اختلالات على المستوى الداخلي، أو ما يعرف بالاقتصاد المحلي، فالاقتصاد الجزائري والليبي بل وحتى المغربي، يعتمد على الثروات الطبيعية " المحروقات والمعادن"، الموجه بشكل أساسي نحو التصدير، 95% من صادرات الجزائر من المحروقات، (François, 2006, p 12) 50%من صادرات المغرب أيضا من المحروقات، ولعل هذا الوضع الاقتصادي دفع بالدول المغاربية إلى البحث عن شركاء خارج المنطقة في مجال المبادلات التجارية، الأمر الذي خلق غياب رهيب للتبادل الاقتصادي الثنائي أو الجماعي بين دول المغرب العربي، وفي حقيقة الأمر هذا تعبير عن عدم وجود ثقة بينها، مصدره تغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح المشتركة ويمكن أن نستشف من هذا الوضع العراقيل والمعوقات التي تعانيها المنطقة في جانبها الاقتصادي: (الطيب حمدان، دت، ص 65).

- ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي
- ضعف التعاون متعدد الأطراف.
- التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج.
- التباين والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية وتخلفها.

أنه بعد القراءة الأمنية والسياسية والاقتصادية لمنطقة المغرب العربي، أنها تعاني من ضعف التنسيق بين الحكومات في المجالات الثلاث مما خلق ثغرات أمنية في المنطقة، ومشاكل ما بين هذه الدول باتت تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة في ظل وجود فواعل دولية أخرى لها يد في إدارة المنطقة وفي ظل تنامي التهديدات الإرهابية اللاتماثلية، ولعل أبرز قضية في هذا السياق هي القضية الصحراوية التي تتأثر أولا بالوضع العام لدول الجوار الإقليمي، وثانيا بالتدخلات الأجنبية وتداعياتها، مما يجعلها أمام تحديات ورهانات كبيرة فما هي أبرز هذه التحديات.

3. تأثير الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية بعد عودة المقاتلون الإرهابيون إلى ليبيا على أمن دول المنطقة:

سنحاول من خلال هذه النقطة تحليل مستقبل عودة المقاتلون الإرهابيون إلى ليبيا على البيئة الإقليمية في شمال إفريقيا / منطقة الساحل، وبشكل أكثر تحديداً، وعلى الرغم من المحاولات الدولية لحل الأزمة، لا يزال الوضع صعبا للغاية في ليبيا مع استمرار عدم الاستقرار والتشدد الراديكالي وزيادة كبيرة في الاتجار غير المشروع، وخاصة الاتجار بالبشر في المقابل، أثر ذلك بشكل كبير على المشهد الإقليمي، خاصة بسبب

تصاعد الأنشطة الجهادية نتيجة لكون ليبيا "جنة آمنة" للجهاديين منذ عام 2011، مما أدى إلى زعزعة استقرار دول شمال افريقيا ودول الساحل، وسوف نعالج كل دولة على حدى:

1.3 تداعيات عدوة المقاتلون الإرهابيون إلى ليبيا على تونس:

على الرغم من فشل تنظيم الدولة الإسلامية في الاستيلاء على الأراضي وإقامة جهة قتال قوية في تونس، إلاّ أنها استطاعت أن تجذب إلى صفوفها العديد من التونسيين في العراق والشام، ويرجع ذلك نسبيا إلى الحملة التي شنتها الحكومة التونسية على الجهاديين التونسيين، حتى على أولئك الذين ليس لهم ولاء لأي جهة محددة مثل جماعة أنصار الشريعة في تونس، التي تم تصنيفها على أنها جماعة إرهابية. (Alkhouri, 2017, p 19)

وقدر تقرير للأمم المتحدة صدر في عام 2015 أن حوالي 5500 تونسي ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وأن حوالي – 1000 1500منهم موجودون في ليبيا، ومن السهل نسبيا على التونسيين عبور الحدود إلى ليبيا، الذي يمكنهم من أن يكونوا ضمن تنظيم داعش الارهابي ويحصلون على التدريب (Crone, 2017, p 67)

وقد شكل قضية العائدين تهديدًا كبيرًا للأمن القومي التونسي، حيث توضح بعض الدراسات أن حوالي 800 منهم عادوا إلى تونس وهم إما في السجن أو تحت مراقبة مشددة، إلى هذا الرقم، يجب على المرء إضافة العشرات الذين تحتجزهم السلطات السورية والمئات الذين لقوا حتفهم في القتال هناك، في هذا السياق، يصعب تقييم أرقام أولئك الذين من المحتمل أن يعودوا، لكنهم مع ذلك يمثلون تهديدًا كبيرًا في الواقع، فقد حصل هؤلاء المقاتلون في الشرق الأوسط على مستوى عال من التدريب الإيديولوجي العسكري والراديكالي وخبرة قتالية مباشرة، بالإضافة إلى إنشاء شبكات مع زملائهم الجهاديين من جميع أنحاء العالم، وبهذه الطريقة، يمكن أن يكونوا في غاية الخطورة إذا انضموا إلى المنظمات الجهادية القائمة النشطة في تونس نفسها، والذين يمكنهم تبادل خبراتهم في الجهاد، أو إذا قرروا الذهاب إلى ليبيا.

ونظرا للوضع الليبي يمكن أن توفر فرصة لهؤلاء العائدين لمواصلة الجهاد، يمكنهم الاندماج مع المنظمات الموجودة في ليبيا وتعزيزها، ومع ذلك، ووفقًا لخبير في هذه القضايا، فإن احتمال رؤية هجرة واسعة للجهاديين من الشرق الأوسط إلى ليبيا غير مرجح، من المرجح أن يعود معظم هؤلاء العائدين إلى بلدانهم الأصلية وأن يستسلموا أو يبقوا هناك، وبهذا المعنى، كانت هناك مبالغة في المخاطر التي يشكلها العائدون، ومع ذلك، يشير هذا الخبير إلى خطر آخر أكثر خطورة، وهو أنه إذا كان عدد صغير جدًا من الجهاديين المتشددين والمدربين على القتال والمتطرفين تمامًا قد هربوا إلى ليبيا وانضموا إلى المنظمات الجهادية الأخرى، بالنسبة له، سيكون هذا أكثر خطورة لأنه سيكون من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، اكتشافه وتتبعه حتى وصولهم، على عكس الظاهرة الهائلة، ويوضح أن هذا قد حدث بالفعل، حيث لاحظنا عدة هجمات في منطقة الساحل من قبل المنظمات الجهادية باستخدام تقنيات لوحظت في الشرق الأوسط، قد يشكل هذا تهديدًا كبيرًا لتونس، كما أوضح مسؤول تونسي، بينما تم احتواء الجماعات الجهادية المحلية، فإن أخطر تهديد يأتي من ليبيا وإمكانية التقارب بين داعش والجماعات المرتبطة بالقاعدة في سياق احتمال وصول " العائدون "من الشرق الأوسط. (Lounnas, 2018, p 14)

وقد شهدت تونس سنة 2015 ثلاث هجمات رئيسية في سنة 2015 ، جرى اثنان منها على وجهتين سياحيتين هما "متحف باردو "في تونس العاصمة ومنتج شاطئي سياحي في مدينة سوسة (تشيفيس، فيشمان، 2017، ص 7) فقد تم الهجوم على" متحف باردو "بتاريخ 18مارس 2015 من طرف جماعات إرهابية متطرفة، وقد أسفرت العملية على سقوط 22 ضحية أغلبهم من السياح الأجانب وحوالي 50جريح، إذ أعلنت إذاعة البيان الناطقة باسم" داعش "عن مسؤوليتها في العملية واعتبار" أبو زكرياء التونسي " أو" أبو أنس التونسي" المسؤول المباشر عن تنفيذ هذه العملية، والتي اعتبرها الكثير عملية استعراضية إعلامية بامتياز من أجل الترويج لفكر" داعش "المتطرف

وانتصاراته في دول الربيع العربي، أما الهجوم الإرهابي على مدينة سوسة الساحلية فكان بتاريخ 26 جوان 2015 والذي جاء بعد عملية "باردو "بثلاثة أشهر مخلفا 38 قتيلا أغلبهم أجانب، وهو أدى بالبرلمان التونس ي على المصادقة على قانون مكافحة الإرهاب الجديد في 25 جويلية 2015، في إطار السعي نحو تأسيس الاستراتيجية التونسية لمكافحة الإرهاب (كريوسة، 2018، ص .ص 190-196). ومن خلال دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2016 وفي الواقع، أشارت الدراسة إلى أنه في السنوات 2015-2016، والتي شكلت ذروة النشاط الإرهابي في تونس، انخفض عدد السائحين المقيمين في تونس طوال الليل بنسبة 55 في المائة، بينما انخفضت الاستثمارات الليبية في تونس، التي كانت مهمة للغاية قبل عام 2011، بنسبة 82 في المائة

ويمكن تلخيص أهداف تنظيم الدولة الإسلامية في تونس في هدفين:

- تهديد الاستقرار السياسي وذلك بضرب التوافق الحاصل بين التيارات العلمانية والإسلامية منذ سنة 2014، وبالتالي إدخال البلاد في حالة من الفوضى الأمنية.

- ضرب السياحة التونسية، وهذا ما سيزيد من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها تونس، وبالتالي تحريك الشباب لخلق الفوضى في البلاد من جهة، وسهولة توظيف الشباب في صفوف هذا التنظيم الإرهابي خاصة في تلك المناطق الحدودية التي تعاني ضعفا كبيرا في العملية التنموية.

2.3 تداعيات عدوة المقاتلون الإرهابيون إلى ليبيا على الجزائر:

تملك الجزائر حدود مع ليبيا بطول 982 كلم في منطقة صحراوية يصعب مراقبتها لوعورة تضاريسها، إضافة إلى الحدود مع دولة مالي (1376كلم)ومع دولة النيجر 956 (كلم)، شريط حدودي طويل مع ثلاث دول يكلف الكثير من الأموال والإمكانيات لضبطها ومراقبتها، الأمر الذي جعل الجزائر تشعر بالقلق من أن حدودها الشرقية مع تونس وليبيا ومالي تشكل "قوس التهديد" الذي تقوده ليبيا، والواقع أن العديد من المنظمات الجهادية الراديكالية، سواء كانت مرتبطة بالقاعدة، مثل فرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو داعش الارهابي ، تعتبر الجزائر هدفًا ذات أولوية قصوى، ومع انتشار الأسلحة بشكل خطير في المنطقة قادمة من ليبيا ووصولها إلى النيجر ومالي، مما سمح للمنظمات الإرهابية بزيادة نشاطها في منطقة الساحل، مثل تفجيرات داخل مناطق سكنية وأمنية، اختطاف الأجانب وطلب الفدية التي تعتبر من أهم مصادر التمويل، تهريب الأسلحة والمخدرات، تنقل الجماعات الإرهابية بين دول الساحل ودول شمال إفريقيا، سواء لعدم قدرة بعض الدول في حماية حدودها أو صعوبة مراقبتها.

يمكن تحديد مخاطر وتداعيات عودة المقاتلين الأجانب إلى ليبيا على أمن الجزائر، من خلال مجموعة من الأسباب المترابطة والمتداخلة، أججتها الأوضاع السياسية غير المستقرة في ليبيا، (ZELIN, p 3) والمتمثلة بالخصوص في تنظيم داعش الارهابي، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي أصبحت تجذب المقاتلين الأجانب من مختلف الجنسيات العربية والإسلامية والإفريقية المختلفة، خاصة التي تشهد توترات وصراعات داخلية، وقد قدر عدد المقاتلين الأجانب حسب تقرير أعده معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بحوالي 2.600 إلى 3.500 مقاتل أجنبي، بين2011 -2017 سواء المنظمين إلى الجماعات الإرهابية أو الذين حاولوا الانضمام، وتبقى أرقام المقاتلين الأجانب تقريبية حسب المصدر، مع العلم أن اكبر عدد من المقاتلين هم تونسيين ومغاربة (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2018، ص 66).

يعتبر ملف عودة المقاتلين الأجانب بالنسبة للجزائر خطرا يهدد أمنها القومي، خاصة بعد تراجع وهزيمة تنظيم داعش الارهابي في سوريا والعراق، وأصبحت وجهة المقاتلين سواء العودة إلى بلدانهم أو التوجه إلى ليبيا، وذلك تزامنا مع إعادة نشاط تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، كما أصبح التحالف بين التنظيمين طريقة تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية، وهذا ما أعطى المقاتلين الأجانب فرصة لإعادة بعث

نشاطهم الإرهابي بين المنظمات الإرهابية، وأحيانا بين المليشيات العسكرية التي أصبحت منتشرة بقوة، ولها مناطقها الخاصة والكثير منها لا تملك سلطة تحكمها في ظل الانهيار الأمني في ليبيا.

ملف المقاتلين الأجانب والنشاط الإرهابي في ليبيا، ومع الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي، دفع الجزائر إلى رفع، جاهزيتها العسكرية خاصة في الجنوب الشرقي، وقد خصصت الدولة ميزانية ضخمة قدرت ب 1.118.297.000.000 دج وذلك تماشيا مع الأوضاع الأمنية التي تشهدها دول الجوار، وكذا تطوير مؤسسة الجيش، كما أنها تعمل على التضييق على تحركات الإرهابيين داخل التراب الوطني وذلك لمنعهم من أجل التنقل من منطقة إلى أخرى، وكذا مراقبة الحدود للحد من تدفق المهاجرين الأفارقة، حتى لا يتسلل الإرهابيون بين المهاجرين لأنها أصبحت طريقة سهلة وآمنة للتنقل، في ظل المراقبة الشديدة المتواصلة على الحدود الجنوبية للجيش الوطني، كما أعلن وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل، أن تنظيم داعش الارهابي حث عناصره على" الهجرة نحو ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء بشكل أضحى يمثل خطرا على المنطقة".

وفي ظل انعدام الأمن في ليبيا ووصول الأسلحة في يد التنظيمات الإرهابية، أصبح الجنوب الجزائري وخاصة الجنوب الشرقي منطقة تسلل الإرهابيين وهدافا لتنفيذ عملياتها في مناطق صناعية (بن حوى، 2018، ص ص 177- 178).

ومما تم عرضه يمكن القول أن الجزائر اتبعت سياسة المسار المزدوج، المسار الأول هو استراتيجية عسكرية تحاول بإغلاق الحدود الجزائرية الليبية بإحكام من خلال انتشار عسكري ضخم، وبحسب أكرم خريف، فقد تم نشر أكثر من 35.000 جندي وعضو في الأجهزة الأمنية على الحدود الليبية، بالإضافة إلى بناء حصون صغيرة كل 50 كيلومترًا، واستخدام طائرات المراقبة وطائرات الهليكوبتر، في الواقع تم نشر ما مجموعه 80.000 جندي على الحدود التونسية الليبية المالية من قبل الجيش الجزائري، وأوضح دبلوماسي وخبير جزائري سابق في القضايا الأمنية أن "الجزائر أطلقت 5 أقمار صناعية في السنوات القليلة الماضية تسمح للأجهزة الأمنية بتغطية فضائية للأرض وزيادة السيطرة على الحدود، تبين أن هذه القدرة لها أهمية حاسمة بالنظر إلى أن الحدود الجزائرية الليبية تتجاوز 982 كيلومتر وليس لديها حواجز طبيعية، تمكن الجيش من اعتراض عدة محاولات لاختراق الجزائر من ليبيا، وبحسب أكرم خريف عندما يتم الكشف عن قافلة جهادية تحاول دخول الجزائر، يتم اعتراضها داخل الجزائر نفسها ويتم قصفها من قبل القوات الجوية الجزائرية. (Lounnas, p 16)

ومن بين التحديات البارزة التي تواجه انتشار التنظيم في الجزائر من جديد، هو أن التنظيم فشل في تجنيد الجزائريين في صفوفه، ووفقا لتقديرات حكومية وغير حكومية فإن من 200 – 170 جزائري فقط انظموا إلى الجهاديين في سوريا والعراق وهو عدد صغير مقارنة من عدد المقاتلين الأجانب الذين جاءوا من جيران الجزائر، وهذا ما جعل التنظيم منتهيا في الج ا زئر من الناحية الإستراتيجية، كما أن التدابير الأمنية التي اتخذتها الجزائر على حدودها، تجعل من تسلل المقاتلين من ليبيا إلى الجزائر احتمالا متوسطا وغير وارد (Gartenstein, Zenn, Barr, 2017, p 25)

3.3 تداعيات عودة المقاتلون الإرهابيون إلى ليبيا على مصر:

كما نشأت في مصر مشاكل أمنية رئيسية بسبب التهديد المتنامي الذي تطرحه عودة المقاتلون الإرهابيون، بما فيها المجموعات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش "في شبه جزيرة سيناء في سنة 2014، حيث قامت مجموعة تعرف ب "أنصار بيت المقدس "بإعادة تسمية نفسها على أنها مجموعة تابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام ب" ولاية سيناء"، حيث كانت" أنصار بيت المقدس "مجموعة مستوحاة من تنظيم القاعدة وعازمة على تدمير" إسرائيل"، وقد شنت هجمات في سيناء وعبر الحدود مع" إسرائيل" اعتبارا من سنة 2011

، ويقدر إلى غاية سنة 2017 أن" ولاية سيناء "تضم على الأقل بضعة المئات وربما عدد أكبر من المقاتلين الرئيسيين، ويعتقد على نطاق واسع أنها المسؤولة عن إسقاط طائرة" ميتروجت"الروسية. (شريفة، 2010، ص 549).

وفي صباح 01 جويلية 2015 ، استهدف مقاتلو ولاية سيناء في وقت واحد، حوالي خمسة عشر نقطة تفتيش أمنية مع التركيز على مدينة "الشيخ زويد"، وشن الهجوم عن طريق عبوات ناسفة، قنابل، آر بي جي ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة، وقام الإرهابيون بحصار أجزاء من المدينة لأكثر من سبع ساعات، وشكلت هذه العملية الإرهابية نقلة نوعية سواءً من حيث عدد ومدة الهجمات أو من حيث القدرة على تجاوز الحواجز العسكرية، والسيطرة على مدينة ي زيد عدد سكانها عن 60 ألف نسمة .أسفرت هذه الهجمات عن مقتل 17 جنديا كحصيلة رسمية، بينما ادعت ولاية سيناء أنها قتلت ما يزيد عن 100 جندي، وبغض النظر عن عدد القتلى والجرحى، إلاّ أن تغير تكتيك الجماعة الإرهابية في سيناء، بات يشكل خطرا كبيرا ليس على أمن سيناء فقط، بل على أمن مصر واقتصادها عامة، وهذا من خلال توسيع الجماعة لأهدافها خارج منطقة سيناء.(Gold, 2016, p 18)

بالإضافة إلى تزايد حجم وتعقيد هجماتها، فإن ولاية سيناء قامت أيضا بتوسيع أهدافها، حيث قامت على سبيل المثال لا الحصر في 16 ماي 2015 بمهاجمة حافلة مليئة بالقضاة المصريين في منطقة العريش، واعتبرت القضاء المصري هدفا مشروعا لها، وهذا بعد أن كان رجال الأمن هدفها الأساسي.(Gold, p 19)

4.3 تداعيات عودة المقاتلون الإرهابيون إلى ليبيا على الساحل:

منذ عام 2011، اتفق معظم المتخصصين على أن ديناميكيات الأمن في شمال إفريقيا تؤثر بشكل مباشر على منطقة الساحل والعكس، في الواقع، كان انهيار مالي في عام 2012 نتيجة مباشرة لانهيار نظام القذافي وعودة الآلاف من الطوارق من ليبيا إلى شمال مالي، بالمقابل تم التخطيط للهجوم الذي وقع في يناير 2013 في الجزائر على منشأة إن عين أميناس للغاز الطبيعي وتنظيمه من مالي من قبل منظمة المرابطون الجهادية بقيادة المختار بن محمد بلمختار المكنى بأبو العباس خالد.، علاوة على ذلك، في أعقاب عملية سيرفال العسكرية الفرنسية لاستعادة السيطرة من التحالف الجهادي الذي شكلته القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا (MUJWA)وأنصار الدين، فر مقاتلو الجهاد إلى جنوب ليبيا حيث عزموا لإعادة تشكيل قواتهم ومن هناك استئناف هجومهم ضد شمال مالي إلى هذا الحد، يؤثر الوضع في ليبيا بشكل مباشر على الوضع الأمني في منطقة الساحل، وكما أوضح دبلوماسي موريتاني، فإن "انهيار ليبيا هو السبب المباشر للوضع الحالي في الساحل، هدف الإرهابيين في المنطقة هو أن تنقسم ليبيا إلى أجزاء مختلفة وتصبح نوعاً من أفغانستان، جهادستان جديدة. (Lounnas , p 5)

إن ليبيا لها أهمية استراتيجية قصوى بموقعها وبثرواتها في الحوض الشرقي للمتوسط والتي أصبحت محط أنظار العديد من القوى الإقليمية والدولية. ويطرح غياب أي نوع من السيطرة في هذا البلد إلى وجود ثلاث مشاكل:

- تأثير تدفق الأسلحة التي تأتي من ليبيا والتي استفاد منها جميع العناصر المسلحة عبر الوطنية.
- تطوير جميع أنواع الاتجار بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.
- أصبحت ليبيا قاعدة خلفية للمنظمات الارهابية و حضن للتفريغ العديد من المليشيات .

في مواجهة ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي والعمليات الفرنسية، لم تتمكن مالي من استعادة سلطتها في الجزء الشمالي من البلاد ولا تزال دولة ضعيفة دائمة، والأسوأ من ذلك منذ عام 2014، بدأت المنظمات الجهادية في العودة إلى منطقة الساحل والتوسع في جميع أنحاء المنطقة، والابتعاد بعيدًا عن مناطقها التقليدية بما في ذلك بوركينا فاسو والسنغال، وفي مارس 2017، اندمجت جميع

الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منظمة واحدة هي المجموعة الداعمة للإسلام والمسلمين (GSIM) علاوة على ذلك، منذ ماي 2015، استقرت في المنطقة باسم فرعها الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) ، بقيادة أبو وليد الصحراوي، المساعد السابق مختار بلمختار، أمير المرابطون، هاتان المنظمتان هما أخطر الجهات المسلحة غير الحكومية في منطقة الساحل، لهم صلة قوية مع الجماعة الإسلامية في ليبيا، يشكل انهيار داعش والفصائل الجهادية الأخرى في شمال ليبيا وتراجع العديد منها إلى فزان بجنوب ليبيا حاليًا أحد أكثر السيناريوهات خطورة للساحل بمعنى أن تقاطع هذه الجماعات المنسحبة مع نظرائها في الساحل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الوضع في منطقة الساحل.

4. آليات مواجهة تهديد عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على المستوى المغاربي والمستوى الوطني (الجزائري)

وفي إطار الجهود الرامية للتصدي لخطر الإرهاب العابر للقارات، حاولنا من خلال هذه النقطة التطرق إلى المقاربة المغاربية لمواجهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإجراءات الوطنية الجزائرية لمواجهة هذا التهديد.

1.4.المقاربة المغاربية لمواجهة تهديد المقاتلون الإرهابيون الأجانب

بينت الوقائع الجارية أن الأخطار المحدقة بدول شمال افريقيا بحسب تنامي الإرهاب من جهة ومن جهة أخرى تنسيق وتعاون بين الإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، أيضا في ظل تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل وفي ليبيا وتونس ومصر، وغياب رؤية واضحة الشكل الذي يجب أن توضع له استراتيجية شاملة، تشكل جميعها تحديات خطيرة تمثل تهديدا جديا للأمن في المنطقة.

والجزائر بوصفها دولة محورية في المنطقة، وعانت كثيرا من ويلات الإرهاب، يعتمد استقرار المنطقة بصورة كبيرة على إدراكها المخاطر المتربصة بها وكيفية التصدي لها، وتأخذ الجزائر في الحسبان التحدي الذي يمثله تطور الإرهاب في المنطقة، مثل عودة المقاتلين الإرهابيين إلى المنطقة.

فقد قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة في استراتيجية منسقة لاحتواء تهديد الإرهاب، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، من جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة بتسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي، وقامت الجزائر بدور بارز في إنشاء بعض المنظمات الإقليمية: مثل " لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في تمنراست "، ثم " وحدة الاندماج والاتصال " التي تعد الذراع الاستخباراتية للهيئة. (دندن، 2014، ص 92).

وعلى صعيد التعاون المشترك تظل المساعي المبذولة ونتائجها الميدانية محدودة جدا، وبخصوص إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي جرى وضع أسس استراتيجية فعالة لمواجهة خطر الإرهاب العابر للأوطان في المنطقة على مستويات متعددة:

- **المستوى الوطني**: يشمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل دولة في مكافحة هذه المخاطر.
- **المستوى الثنائي**: من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتفعيل الاتفاقيات وملاءمة الآليات الثنائية المتاحة، ودراسة إمكانية إبرام اتفاقيات ذات العلاقة بمختلف التحديات المشتركة بين المصالح المختصة.
- **المستوى المغاربي**: الاستناد إلى الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة في اطار اتخاذ المغرب العربي أساسا للتعاون الأمني المغاربي وتحيينها عند الاقتضاء، وعدها منطلقا للتحرك المشترك لإرساء التعاون بين الاتحاد ومحيطه الاقليمي، وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني.

- **المستوى الإقليمي والدولي**: العمل على المشاركة الحثيثة في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة تلك المخاطر من منطلق التزام الدول المغاربية بالمعاهدات الدولية ذات الصلة، والتركيز على أهمية إرساء شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء.

وجاء بيان الرباط المنبثق عن اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي تحت عنوان: " نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة" بتاريخ 21 أفريل 2013 استجابة للتحديات والمخاطر التي تهدد امن المنطقة، خاصة في ظل تفاقم تهديد الإرهاب العابر للحدود. (دندن، ص 93). ولتفعيل دور الاتحاد المغاربي لمواجهة تهديد الإرهاب العابر للحدود لابد تعزيز التعاون وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي ويمكن ذكر أهمها في:

- العمل على إرساء أسس تعليمية ثقافية لبناء الشخصية المغربية، أي غرس الثقافة الموحدة لانتاج الشخصية الموحدة.
- التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول وكذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية.
- إعادة صياغة توجهات تنموية مغاربية موحدة.
- تبادل المعلومات الأمنية بين دول المنطقة للسيطرة على التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

وهنا توجب الوقوف على مخاطر هذه العودة التي تؤرّق صناع القرار في المنطقة المغاربية وغيرها، والتركيز على أهمية المقاربات الوقائية وذلك بتعزيز المنظومة التشريعية، كسبيل لردع هذه السلوكيات التي غالبا ما يستغلّ أصحابها غموض أو غياب النصوص القانونية ذات الصلة، واعتماد تنشئة اجتماعية بنّاءة تقوم على ترسيخ قيم التسامح والحوار وقبول الآخر، وتقودها مختلف القنوات المعنية بهذا الخصوص، من مؤسسات تعليمية وإعلام ومجتمع مدني وأحزاب سياسية.

2.4. الاستراتجية الجزائرية لمعالجة ظاهرة عودة المقاتلين الأجانب الآليات والتدابير القانونية والأمنية والفكرية

اتبعت الحكومة الجزائرية استراتيجية أمنية محددة تهدف بشكل رئيسي إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة التابعة لتنظيم الإرهاب، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1- فتح أربعة ممرات آمنة على الحدود الجزائرية مع كلٍّ من دولتي مالي والنيجر لتشجيع المتطرفين على تسليم أنفسهم: والخروج من التنظيمات الإرهابية المنتمين لها، وذلك خلال الفترة من يناير 2017 وحتى فبراير 2018، وذلك في إطار اتباع الأجهزة الأمنية سياسة أمنية حذرة تقوم على إعادة ضبط الحدود بالتعاون مع دول الجوار، أو بتشديد الإجراءات الأمنية بالمطارات والموانئ بالتعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول).

وقد أعلنت السلطات الجزائرية فتح ممرات آمنة لاستقبال المتطرفين المنخرطين في تنظيمات إرهابية مسلحة في صحراء مالي والنيجر، ووفقًا لذلك أعلنت وصول 35 عنصرًا من أولئك المسلحين عبر الممرات التي سمح الجيش الجزائري بفتحها على حدود البلاد الجنوبية التي تخضع لمراقبة شديدة ضمن حملة موسّعة لمكافحة الإرهاب ومطاردة مهربي الأسلحة عبر هذه الحدود، فقد أُنشئ ممران مع دولة مالي لتسليم المسلحين قرب بلدتي "تيمياوين" و"أيملغيغ" الحدوديتين.

حيث تمثل الحدود الجزائرية التي يبلغ طولها 4 آلاف ميل والتضاريس الجبلية في الشمال الشرقي، فرصة سانحة أمام المتطرفين والتنظيمات الإرهابية للتسلل عبرها بسهولة والتي أثبتت منذ مطلع التسعينيات أنها مثالية بالنسبة للعناصر المتطرفة، وهو ما يمثل تحديًا أمام السلطات الجزائرية.

ويأتي فتح هذه الممرات بهدف تشجيع العناصر المتطرفة الراغبة في العودة إلى بلادهم مرة أخرى على تسليم أنفسهم لسلطات البلاد، وترك التنظيمات الإرهابية التي كانوا ينتمون إليها مقابل حصولهم على العفو العام، بما يسمح لهم بالاندماج داخل المجتمع، وذلك استجابة لقانون "السلم والمصالحة الوطنية" الذي تم إقراره في فبراير عام 2006 بعد طرحه للاستفتاء الشعبي في سبتمبر 2005، وتصويت المواطنين لصالحه بنسبة 97%، والذي يقضي بالعفو الشامل عن المتشددين المنتمين للجماعات الإرهابية، في مقابل تسليمهم السلاح للدولة، وخضوعهم لشروط العفو، مع استثناء الذين ثبت تورطهم في قضايا قتل. (https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3836)

2- رفع كفاءة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب: عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية الوطنية والمشتركة، فضلًا عن تحديث منظومة التسليح المستخدمة في المجال ذاته، حيث أولت الجزائر اهتمامًا واضحًا لأسلحة مكافحة الإرهاب على حساب الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة، بالإضافة إلى تحديث أجهزة التنصت والمراقبة التي عززت من قدرة أجهزة الأمن الجزائرية على متابعة كافة التنظيمات الدينية والأشخاص المشتبه في انتمائهم لجماعات وتنظيمات جهادية.

3- المشاركة بصورة فعالة في أنشطة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية: والتي تهدف إلى تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب بين دول المغرب العربي ومنطقة حوض البحر المتوسط، حيث تم تصميم برامج متخصصة لتقييم الطبيعة المتغيرة للتهديد عبر دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، كما انتهجت الدولة سياسة خارجية تعتمد على التنسيق مع دول الجوار للوصول إلى حلول سياسية لتسوية الأزمات التي تشهدها هذه الدول، وشاركت في تأسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) في سبتمبر 2011، وفي أكتوبر 2017 استضافت الاجتماع العلني الأول لمجموعة العمل للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول غرب إفريقيا، وذلك برئاسة مشتركة بين الجزائر وكندا، بهدف بحث السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في المجالات التي تكتسب أولوية في مخطط عمل المجموعة.

4- التعاون مع القوات الفرنسية في تطبيق استراتيجية أمنية لاستهداف التنظيمات الإرهابية: ووفقًا لتلك الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر طوال السنوات الماضية فقد تعرض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي لضربات موجعة، سواء تلك التي شنّها الجيش الجزائري أو تلك التي نفذتها القوات الفرنسية المتواجدة شمال مالي بالقرب من الحدود الجزائرية، والتي أدت إلى مقتل العديد من عناصر التنظيم وفرار الآخرين إما إلى ليبيا أو إلى دول إفريقية.

وكانت حادثة مقتل الفرنسي "إيرفيه جورديل" في سبتمبر 2014 في الجزائر نقطة انطلاق الجيش الجزائري الذي شن حملات مداهمة لمنطقة القبائل (منطقة جبلية وبها غابات كثيفة وكانت جزءًا من المنطقة التي عرفت باسم "مثلث الموت" خلال العشرية السوداء)، وقامت الحكومة الجزائرية بتسيير مجموعات عسكرية لتطهير الشمال من الدولة الإسلامية بما يتيح للجيش الجزائري التركيز على الحدود الجنوبية مع ليبيا ومالي والنيجر التي قد يسعى المتشددون الهاربون للتسلل عبرها.

نجحت الضربات الجوية والعمليات الميدانية التي قام بها الجيش الجزائري في تحقيق عدد من الأهداف، أهمها ما يلي:
(https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3836)

1- الحد من توسع انتشار التنظيمين الأكثر تأثيرًا في تهديد أمن واستقرار المنطقة (القاعدة – داعش) وتحجيم قدراتهما في استقطاب مقاتلين جدد في صفوفهما، مع الأخذ في الاعتبار فرضيات جزائرية سابقة تقول إن عدد الجهاديين في الجزائر لا يزيد عن 400 شخص.

2– تمكن قوات الجيش والأمن من تفكيك تنظيم "جند الخلافة في أرض الجزائر" وهو فرع داعش الارهابي بالجزائر وبصفة خاصة في مناطق مثل المدن التالية "البويرة" و"بومدراس" و"تيزي وزو"، والتي تمثلت في مقتل قادة هذه الجماعة وتفكيك هياكلها.

3– طرد مجموعة من المتشددين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في الجبال الواقعة شرقي العاصمة بعد عامين من قيامهم بخطف سائح فرنسي في المنطقة التي كانت معقلًا سابقًا لتنظيم القاعدة وإعدامه.

وتشير الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الإرهاب إلى نجاحها طول الفترة الماضية في التقليل أو الحد من خطورة التنظيمات الإرهابية على أمنها القومي، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق استراتيجية وطنية جديدة تقوم على الجمع بين الاحتواء الحاسم للظاهرة وبين القضاء على التهديدات المحتملة من المنبع، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى تفكيك هذه التهديدات بالتزامن مع التعامل الأمني والعسكري المباشر بتوجيه ضربات مباشرة لمواقع تنظيم القاعدة.

خاتمة:

لقد أضحت المنطقة المغاربية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة، من أكبر بؤر التوتر في العالم حيث يراها العديد من المحللين الأمنيين أنها مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد، وعلى رأس هذه التهديدات، الإرهاب وانعكاساته على الأمن الإنساني، فقد أصبح الوضع الجيوسياسي فيها فرصة إستراتيجية مهمة بالنسبة للإرهاب العابر للقارات.

فعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى ليبيا لا يقل خطورة عن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها هؤلاء، فالأمر أصبح أكثر تعقيدا من ذي قبل، فبعد أن يترك العائدون مناطق النزاع المختلفة وجهتهم الأولى هي أوطانهم الأم، و هنا تكمن خطورتهم، حيث ينتقل عبء المسؤولية إلى حكومة البلد الذي يعودون إليه، أين سيتم التعامل مع كل عائد كحالة خاصة غير أن الراجح في الأمر أن أغلبية هؤلاء المقاتلين لديهم نوايا عدوانية، إذ يعتبرون خلايا نائمة، تشكل تهديدا أمنيا خطيرا على أوطانهم، قادرة على ارتكاب عمليات إرهابية أكثر خطورة وحنكة مما عرفت عليه من قبل، نتيجة للاحترافية التي اكتسبوها خلال فترة تجنيدهم على الأقل، وذلك من خلال علاقات الصداقة والولاءات المتبادلة التي أنشأوها طيلة المدة التي قضوها رفقة هذه الجماعات، وقد تشكل هذه العلاقات الأساس لإنشاء خلايا إرهابية مستقلة عابرة للحدود الوطنية كدعمهم لنشاطات التنظيمات التي كانوا تابعين لها على سبيل المثال.

وعليه يحتاج العالم اليوم إلى شبكة عالمية مترابطة، واسعة وعميقة جداً من العلاقات، إذا أراد فعلاً مواجهة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ فمجتمع الدول في حقبة العولمة المعاصرة يواجه مثلثاً من الأخطار والتحديات، **يتألف من ثلاثة أضلاع هي:**

1 - التطرف العنيف.

2 - الأيديولوجيا الإقصائية.

3 - الإرهاب.

وتشكل هذه الأضلاع المترابطة ومتبادلة التأثير، تحديات أمنية للأطراف الفاعلة من الدول، وخطراً يهدّد السلم الأهلي والاستقرار والأمن العالمي.

الاقتراحات:

- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مراقبة الحدود، بما في ذلك إصدار وثائق السفر والهوية أكثر حماية وأمنا، وإقامة تربصات تكوينية وتدريبية للجمارك وحراس الحدود لضمان كفاءة وأداء عاليين .
- تحديث ومواءمة النظم القانونية الوطنية والإقليمية لمواجهة التحديات الملقاة على عاتق دول الإتحاد الإفريقي .

- وضع الصيغ النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة .
- قمع جريمة التمويل ودعم الإرهاب، و تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإجرامية، ومراقبة كل التحركات للجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية

التوصيات:

- بات ضروريا، أن تقوم دول المغرب العربي بتقديم المساعدات النفسية و الإجتماعية اللازمة للعائدين وأسرهم وكذلك القصر لكن يتم ذلك تحت الرقابة الأمنية.
- إقامة مراكز رعاية للأطفال.
- مراجعة هذه العائلات فور عودتها إلى المنطقة.
- تبادل المهارات والخبرات والمعلومات بين السلطات الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين العراق وسوريا والأجهزة المعنية في دول المغرب العربي.

قائمة المراجع:

أولا– توثيق الكتب

1 - أحمد جلال عزالدين.(1986). الإرهاب...والعنف السياسي ، القاهرة: دار الحرية.

2 - أمحمد مالكي. (**2013**). **الاتحاد المغاربي ورهانات التكامل الإقليمية**، الدوحة. مركز الجزيرة للدراسات.

3 - أمينة المسعودي. (2013). **الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

4 - تشارلز ليستر. (2015). المقاتلون الأجانب العائدون :تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، الدوحة : مركز بروكنجز.

5 - شفيق شقير. (2013). **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

6 - عبد الباري عطوان.(2015). الدولة الإسلامية :الجذور، التوحش، المستقبل ، بيروت : دار الساقي.

7 - عبد الرحمن بن معلا اللويحق. (د.ت). الارهاب والغلو (دراسة في المصطلحات والمفاهيم)، الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

8 - عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون. (**1999**). الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

9 - العياشي وقاف. (2006). مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

10 - كريستوفر س .تشيفيس وبينجامين فيشمان. (2017). ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منشورات مؤسسة راند.

11 - محمد صادق صابور. (2002). الإرهاب في العالم ، القاهرة: دار الأمين.

12 - نزار العنبك. (2010). القانون الدولي الانساني ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة

1 - بن بوعزيز، اسية (2019). " مكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب: ماذا بعد العودة؟ الجزائر أنموذجا "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 10، ص. 1138.

2 - بن حوى مصطفى، أحلام سارة مقدم، (2018). الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة اتجاهات سياسية، ع. 4، ص ص. 177-178.

3 - بهلولي، فيصل (2014). **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، ع. 14، ص199.

4 - حسين، نسمة (2016). المرتزقة في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 46، ص.419 .

5 - دندن، عبد القادر (2014). خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، مجلة سياسات عربية، ع. 8، أفريل 2014، ص. 92.

6 - زواتي، صورية (2014). **التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مفهمة الأمن**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ع. 1، ص 130.

7 - كربوسة، عمراني (2018). الظاهرة الإرهابية في تونس و إستراتيجية مكافحتها بعد ثورة 14 جانفي : 2011 العملية الإرهابية على متحف باردو 2015 نموذجا، مجلة اتجاهات سياسية، م 1 .، ع 2 ، ص ص. 190- 196.

8 - كلاع، شريفة (2010). انعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف دراسة حالة منطقة شمال افريقيا ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 2، ص. 549.

ورقة عمل في مؤتمر

1 – بن بيتور، أحمد. (2013). **المغرب العربي ضمن منطقة متحولة وعالم تسوده العولمة، ندوة المغرب العربي والتحولات الدولية الراهنة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر 2013

التقارير والدراسات غير منشورة:

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 76، 28 ديسمبر 2018، ص. 66.

2 - تقرير الأمم المتحدة، " استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير "، الدروة 71، 2016، ص ص. 5-6.

3 - محمد الطيب حمدان، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي– بعد الحرب الباردة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر.

ثالثا– توثيق المواقع الالكترونية

1 - إجراءات الحكومة الجزائرية لاستقبال المتطرفين العائدين من بؤر الصراعات، الموقع https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3836 تاريخ التصفح (25-08-2020).

2 - الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، الموقع http://trendsresearch.org/ar/insight/ تاريخ التصفح (24-08-2020).

3 - بلهول نسيم، " تنظيم الدولة ومخاطر الانتشار في إفريقيا "، الموقع https://www.europarabct.com/ تاريخ التصفح (26-08-2020).

4 - البيان، " داعش إلى ليبيا رعب السكان وقلق الجيران "، الموقع https://www.albayan.ae/one-world/arabs تاريخ التصفح (20-3-2020).

5 - عبد الرحمن السنهوري، " خارطة المقاتلين الأجانب في ليبيا "، الموقع https://www.alraeesnews.com/43234 تاريخ التصفح (20-3-2020).

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Daveed Gartenstein-Ross, Jacob Zenn & Nathaniel Barr, Islamic State 2021 Possible Futures in North and West Africa (Washington: FOUNDATION FOR DEFENSE OF DEMOCRACIES, 2017

2- David Malet, "Why Foreign Fighters? Historical Perspectives and Solutions", *Orbis, vol.*54, January 2010.

3- Djallil Lounnas, The Libyan Security Continuum : The Impact of The Libyan Crisis On The North African / Sahelian Regional System, Menara Working Papers, No. 15, October 2018.

4- **Jean François**, **Troin et autres Le grand Maghreb**, **Paris 2006**.

5- Laith Alkhouri, Al-Qaida, ISIS? IN NORTH Africa a brief examination of the jihadi terrorist landscape, Washington: House visitors center, 2017 .

6- Manni Crone," islamic state incursion into north africa and sahel: A threat to Al-Qaeda", connections: the Quarterly journal, Vol 16, N° 01,Winter 2017.

7- Randy Borum & Robert Fein, " The Psychology of Foreign Fighters", Studies in Conflict & Terrorism Journal, Issue 3 , vol. 40, May 2016.

8- Zack Gold, " the hague salafi jihadist violence in Egypt's North Sinai: from local insurgency to islamic state province, ICCT? " researche paper, international center for counter terrorism April 2016.

الملاحق:

الأشكال:

الشكل رقم 1: يوضح عدد المقاتلين الأجانب من دول شمال إفريقيا في ليبيا

المصدر: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs**

الخرائط: الخريطة رقم 1: توضح خطوط وصول المرتزقة إلى ليبيا

المصدر: http://www.adarpress.net/2020/02/11

الخريطة رقم 2 : توضح المقاتل الإرهابي الأجنبي من الموقع الرئيسي الليبي (سرت) إلى الانتشار.

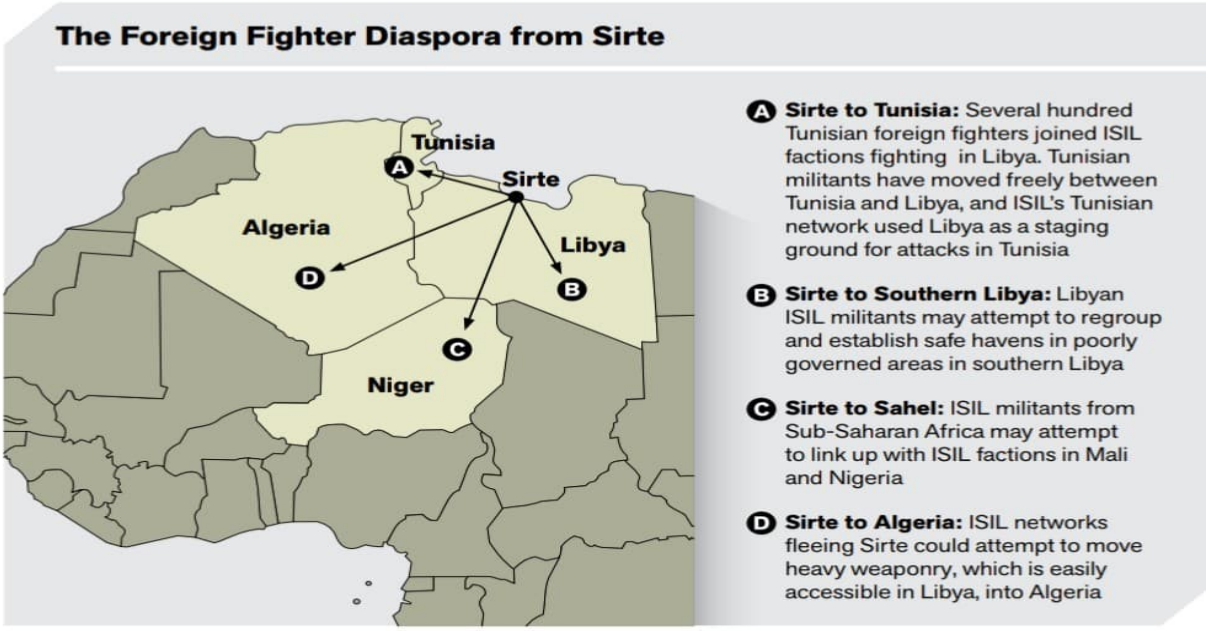

المصدر: Daveed Gartenstein-Ross, Jacob Zenn & Nathaniel Barr, Islamic State 2021 Possible Futures in North and West Africa (Washington: Foundation For Defense Of Democracies, 2017),12